

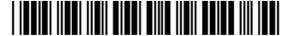
Distr.: General
6 July 2011
Arabic
Original: English



لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار
١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن الجماهيرية
العربية الليبية

مذكرة شفوية مؤرخة ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١١ موجهة إلى رئيس اللجنة من
البعثة الدائمة لجورجيا لدى الأمم المتحدة

تهدى البعثة الدائمة لجورجيا لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى رئيس لجنة مجلس الأمن
المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن الجماهيرية العربية الليبية، وبالإشارة إلى الرسالة
المؤرخة ٢٥ آذار/مارس ٢٠١١، تتشرف بأن تحيل طيه تقرير حكومة جورجيا بشأن التدابير
المتخذة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٩٧٠ (٢٠١١) (انظر المرفق).



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١١ الموجهة إلى رئيس اللجنة من البعثة الدائمة لجورجيا لدى الأمم المتحدة

تقرير جورجيا عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٩٧٠ (٢٠١١)

تقدم جورجيا طيه هذا التقرير عن مجموعة التدابير التي تتخذها حكومة جورجيا لتيسير تنفيذ الجزاءات المفروضة بموجب قرار مجلس الأمن ١٩٧٠ (٢٠١١).

وقد قامت وزارة خارجية جورجيا، على النحو الواجب، بإبلاغ السلطات الحكومية المعنية بنص القرار ومرفقاته لتكفل استخدامه كمرجع تتبعه هذه السلطات في عملها، ولتكفل تنفيذ الالتزامات على نحو فعال. ونتيجة لذلك، تقوم وزارة الداخلية، ووزارة الدفاع، ووزارة الاقتصاد والتنمية المستدامة، ووزارة المالية، ومصرف جورجيا الوطني، كل في إطار اختصاصه، باتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ أحكام الفقرات ٩ و ١٠ و ١٥ و ١٧ من القرار تنفيذاً فعالاً.

ولم تصدر وزارة الاقتصاد والتنمية المستدامة في جورجيا إذناً بإبرام اتفاق تجاري مع الجماهيرية العربية الليبية ولم تسمح بتصدير أصناف ذات استخدام مزدوج ولا بإعادة تصديرها أو مرورها العابر أو استيرادها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن القيود على مرور الأسلحة والأصناف ذات الاستخدام المزدوج المملوكة للجماهيرية العربية الليبية عبر أرض جورجيا تخضع للمراقبة على النحو الواجب من جانب وزارة الدفاع في جورجيا. ولا تتعاون وزارة الدفاع في جورجيا بأي شكل من الأشكال مع الوزارة النظيرة لها في الجماهيرية العربية الليبية.

ويُراعى تنفيذ حظر السفر على الأشخاص المدرجة أسماؤهم في المرفق الأول للقرار من خلال عمليات تقديم طلبات حصول على تأشيرات دخول. ولم يُمنح إذن بالدخول و/أو المرور العابر لأي فرد من الأفراد المدرجة أسماؤهم البالغ عددهم ١٦.

وحتى التاريخ الحالي، ليس للأفراد المدرجة أسماؤهم في المرفق الثاني للقرار أي أموال أو أصول مالية أو موارد اقتصادية في مصارف جورجيا.

وستواصل حكومة جورجيا إبقاء المسألة قيد نظرها الفعلي.